تقرير عن المؤتمر الثاني حول الشريعة والاجتهاد
" تحديات تطبيق الشريعة وإقامة الدين في المجتمعات المعاصرة"

د. محمد خليفة صديق*

مقدمة

نظم معهد إسلام المعرفة بجامعة الجزيرة أخيرا النسخة الثانية من المؤتمر العلمي حول الشريعة والاجتهاد، بقاعة وزارة التعليم العالى والبحث العلمي خلال الفترة من 18 الى 20 مايو 2016م، واختار له شعارا معبرا ومعاصرا وحيويا هو: تحديات تطبيق الشريعة واقامة الدين في المجتمعات المعاصرة، بحضور باحثين كبار من داخل السودان، ومن خارجه من تسع دول هي فلسطين، الأردن، المملكة المغربية، تونس، السعودية، تركيا، نيجيريا، الجزائر، سوريا، قدموا جميعا أكثر من 40 ورقة وبحثا ودراسة، وسعوا جاهدين لإظهار الرؤية الشاملة لإقامة الدين وتطبيق الشريعة الإسلامية، وتوظيف الرؤية الكلية في توليد اطار تقويمي لتطبيق الشريعة واقامة الدين في المجتمعات المعاصرة، وتصحيح وتقويم المفاهيم السائدة حول اقامة الدين وصلاحية الشريعة في المجتمعات الإسلامية، والتبصير بالتحديات والمعوقات التي يمكن أن تواجه التطبيق المعاصر للشريعة الإسلامية واقامة الدين واقتراح الحلول لتجاوزها، بجانب عرض تحليلي تقويمي للتجارب الواقعية لتطبيق الشريعة في المجتمعات الإسلامية.

هدُف المؤتمر من خلال أعماله لاظهار الرؤيا الكلية الشاملة لاقامة الدين وتطبيق الشريعة الاسلامية بازاء المنظورات الجزئية والاسهام فى تصحيح المفاهيم حول اقامة الدين وصلاحية الشريعة لكل زمان ومكان، بجانب عرض التجارب الواقعية لتطبيق الشريعة فى المجتمعات الاسلامية المعاصرة، وتوظيف الرؤية الكلية فى توليد اطار تقويمى لتطبيق الشريعة الاسلامية واقامة الدين فى المجتمعات المعاصرة والتبصير بالتحديات والمعوقات التى يمكن ان تواجه التطبيق المعاصر للشريعة واقامة الدين، واقتراح حلول لتجاوزها وذلك عبر محاور عديدة شهدتها أعمال المؤتمر.

أوراق وبحوث المؤتمر:

محور المفاهيم:

أولى أوراق المؤتمر ضمن محور المفاهيم كانت من نصيب بروفيسور محمد الحسن بريمة إبراهيم العميد المؤسس لمعهد اسلام المعرفة ، وكانت بعنوان (مفهوم إقامة الدين في القرآن الكريم: أبعاده الوجودية، والمعرفية، والمنهجية) بين فيها ان الله تعالى خلق الكون كله ليبلو الناس أيهم أحسن عملا، لذلك فالكون مسخّر لحركة الإنسان الكونية، كما أن المثال الديني في القرآن الكريم، المطلوب إقامته في الواقع الاجتماعي الظرفي هو ذاته الشريعة التي تعاقب بها الرسل، موضحا أن جعل الله تعالى لكل أمة من أمم الرسل شرعة (مقاصد) ومنهاج (وسائل) لتحقيقها تراعي شروط الزمان والمكان للمجتمع الذي يقام فيه الدين، ببعديه: الأول وهو الحق الذي نزل به الوحي من عند الله تعالى، وهو علم الله، وهو المثال الذي يبين كيف يعبد الإنسان الله تعالى على الدوام، وعلى كل حال، محققا مغزى استخلافه في الأرض إلى قيام الساعة. وهذا المثال محفوظ من التحريف بحفظ الله تعالى له.

ويرى بريمة في ورقته أن الواقع الاجتماعي هو بالضرورة واقع متغير على الدوام، وتمظهراته التي تتبدّى، زمانا ومكانا هي في حالة مد وجزر بلا انقطاع. وهذه المفارقة بين المثال الديني الكلي الثابت والواقع الاجتماعي الجزئي المتغير هي التي تبرر- بعد ختم الرسالات، والكتب السماوية - الاجتهاد المعرفي الدائم، صدورا عن المصادر الإسلامية للعلم، لإنتاج علم تجريبي يظل به الواقع الاجتماعي الإسلامي متوحدا، أو مشدودا أبدا إلى مثاله الموحى، في الزمان والمكان.

واضاف بروفيسور بريمة ان القضية الوجودية تتعلق بطبيعة القُوى، والعوامل الفاعلة، المتفاعلة، والمشكّلة لفضاء الاجتماع الإنساني المستهدف بإقامة الدين. وقد توصل البحث، مستخدما "نظرية" عن الاجتماع الإنساني مستنبطة من القرآن الكريم، أن تلك القُوى هي: الله تعالى؛ الوحي؛ المجتمع الإنساني بقاعدته المادية؛ الشيطان، الملائكة، الكون. اما الأبعاد المعرفية، والمنهجية فيقصد بها علوم الدين المطلوبة لإقامة الدين في الواقع الاجتماعي الظرفي، وكيف يمكن تحصيل هذه العلوم من فضاء الاجتماع الإنساني بعوامله المتفاعلة، التي أبرزتها رؤية القرآن لعالم الاجتماع الإنساني.

وخلص بحث بروفسور بريمة إلى أنه لابد من التأسيس لعلوم توحيدية كونية تهيئ لإقامة الدين في امتداداته الكونية، وتيسر للأمة الإسلامية إرتياد الفضاء، ومزاحمة من سبقوها على بصيرة، بجانب ضرورة توظيف أداة "النظرية" في التعامل مع القرآن الكريم لإنتاج نظريات كليّة ورؤية للعالم تجسّر المسافة بين الوحي كعلم كلي محيط، إلى قيام الساعة، بالتفاعلات الوجودية التي تحدث في فضاء الاجتماع الإنساني، وبين الواقع الاجتماعي الظرفي حيث يقام الدين، ثم الانتقال، عن طريق التنسيل، إلى نظريات أخص، تستهدف مجالا اجتماعيا بعينه، نستنبطها من النظريات الأعم، وهكذا إلى أن نصل إلى نظريات مقاربة للواقع الظرفي تسمح بتوليد فرضيات قابلة للاختبار التجريبي المباشر، تشكل اختبارا غير مباشر لصحة النظريات المستقاة من القرآن الكريم، وليس لصحة القرآن الكريم ذاته.

أما ورقة (تغير اتجاهات النظر نحو مفهوم الشريعة ... دراسة على الخطابين الإسلامي والغربي) للدكتور محمد بابكر

---

* أستاذ مساعد – جامعة افريقيا العالمية– قسم العلوم السياسية

العوض عبدالله، فتناولت الخطاب الفكري والإعلامي حول قضية الشريعة الإسلامية ومدى تعبيره عن المواقف المنهجية والسياسية والمنظورات الحضارية التى يصدر عنها، وحاولت استقراء مجريات الحوار الدولي حول الشريعة الإسلامية للوقوف على مسارات التحول فى طبيعة الخطاب حول مفهوم الشريعة على الضفتين الاسلامية والغربية، حيث تُظهِر استطلاعات الرأي العام الإسلامي والعالمي أن ثمة تحولات ملحوظة في وجهات النظر العالمية نحو مسألة الشريعة والطريقة التي ينظر بها إلى الاسلام وأحكامه الشرعية.

وسعى البحث لتحليل ومراجعة متأنية وممنهجة للرسائل والمخاطبات والمواد الإعلامية المعبرة عن كل خطاب وتلمس حقيقة التغيير في اتجاهات النظر نحو االشريعة فى كل من الخطاب الفكري والفلسفي والخطاب الديني والخطاب السياسي والإعلامي، من خلال عرض اتجاهات الخطاب في السياق الاسلامي ممثلة بجملة من النماذج، واتجاهات الخطاب في السياق الغربي مع ضرب الأمثلة لذلك أيضاً.

وفي ورقته حول تحديات إقامة الدين في الاقتصاد، بيّن الدكتور صالح مصطفى أحمد معلى من خلال رؤية كلية للمسلم التي تجيب عن الأسئلة الفلسفية الكبرى في الحياة، كمدخل لتبيين مفهوم الدين وإقامته في الحياة الاقتصادية، وقد اتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي، للوصول لخلاصات أكدت أن الرؤية الكلية للمسلم ترتكز على ثلاثة مبادئ أساسية هي؛ التوحيد، والاستخلاف، والعدالة، ولهذه الرؤية تأثيرها البين على تجلية مفهوم الدين وإقامته في الحياة الاقتصادية.

ورأت الورقة أنه إن كانت إقامة الدين تعني أن يظل الدين فينا حاكماً لحياتنا وقيّماً عليها، مستمراً ما استمرت الحياة بدون تحريف ولا تهاون، فإن مفهوم إقامة الدين في مجال الاقتصاد، يعني أن يظل مبدأ تحقيق العدالة الاقتصادية- الاجتماعية، وإشباع الحاجات الأساسية الروحية والمادية لكل المجتمع، وتسخير المال لحفظ المقاصد الضرورية قائماً في كل زمان ومكان، وبهذا فإن كل نشاط اقتصادي لم يحقق هدف العدالة الاقتصادية الاجتماعية، وحفظ الضروريات الخمس في حاجة للمراجعة ليتسق مع معنى الدين وإقامته في الحياة الاقتصادية.

وختمت الورقة ببيان لجملة تحديات إقامة الدين في الحياة الاقتصادية، كالتحدي المعرفي فيما يتعلق بإيضاح مفهوم الدين في الحياة الاقتصادية، ويظهر جلياً عند الحديث عن الاقتصاد الإسلامي، ومصدر هذا التحدي المعرفي هو جمود التفكير الإسلامي في مجال الاقتصاد من ناحية، وسيطرة النظم الاقتصادية الوضعية من ناحية أخرى، بجانب التحدي المرتبط بتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة، المطلوبة للإشباع المادي والروحي، في حاضر الزمان ومستقبله، بما يحقق الحفظ المطلوب للمقاصد الضرورية بدون اختلال في الحاضر والمستقبل، وتحديات تحديد الأولويات وكيفية حفظ مقاصد الدين في الأموال وغيرها.

وفي ورقة د. رضوان رشدي بعنوان: الرؤية الحصيفة لإقامة الدين تجريداً وتجسيداً قدمت الورقة تصوراً مبدئياً حول الأسس العلمية الكفيلة بإقامة الدين وفهم الشريعة وتطبيقها، بالارتكاز على منهج وصفي لواقع الأمة بالتفصيل في قاصمة تجزيء الأمة ثم علة الانفصال عن المرحلة المعيار التي حفظت فيها المقاصد الكبرى للدين، وهي مرحلة النبوة والخلافة الراشدة، ثم الوقوف على مرحلة التأسيس والبناء الأول للإنسان وانتظامه في سلك الشريعة وتحقيقها لمقصد الإسعاد وتثبيت منظومة القيم الكفيلة بالإنهاض.

سعت الورقة لتقديم مقاربة نسبية لإحداث الإقلاع المتساوق مع النظرة المقاصدية للدين والقوانين الشرعية المتناغمة مع الإنسان المستخلف الحر، ورؤية الكيف المتعلقة بالتنزيل الواقعي للحكم الشرعي الذي يطول الحركة الشاملة للإنسان اعتقاداً وفكراً وسياسة واقتصاداً واجتماعاً، وذلك بإيضاح الغايات الأولى التي اتبعها النبي r في تغيير الأمة وبناء الدولة عن طريق بناء الإنسان أولاً ثم تربية أمة وانتظامها في واقع التنزيل العملي لمقاصد الدين وغاياته الكبرى.

سعى البحث كذلك لعرض رؤية شاملة لإقامة الدين بالتفصيل في الرؤى الفكرية المصاحبة وخلفياتها الفلسفية مع الانضباط التام لقيم احترام التصورات والعطاءات الفكرية ونفي التفلت البشري، وناقش التطبيق الفعلي للشريعة باستصحاب البدايات وما فيها من إدراك التنزيل الأول والتنزيل الواقعي للوحي وشموليته للحركة الإنسانية سياسة واقتصاداً واجتماعاً، وعرض تصور الباحث للدولة المنشودة الحاضنة لمنظومة الأحكام الشرعية المفضية لإسعاد الإنسان ونفي الحرج والعنت عنه.

أما بحث: التجديد الفقهي وأثره في تطبيق الشريعة الإسلامية، للدكتور خالد حمدي عبد الكريم قاسم؛ فوقف على ملامح التجديد الفقهي وبيان المفهوم الصحيح المعتبر لذلك مع بيان حاجة الشريعة الإسلامية إليه لعودة المسلمين إلى شريعتهم الحاكمة مرة أخرى لما فيها من قيم الحق والعدل والمساواة، وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي في دراسة هذا الموضوع، حيث جمع الباحث آراء العلماء والمفكرين في هذه القضية، مع محاولة استقراء للواقع الذي نعيشه وتحليله للوصول إلى النتائج المرجوة التي ربما تساعد في عودة الشريعة الإسلامية لتحكم بين الناس ويتحاكمون بها.

خلص البحث إلى أن المعوقات الخارجية متمثلة في الشبهات المثارة حول تطبيق الشريعة الإسلامية، ومعوقات النظم الحاكمة متمثلة في ميول الحكام والساسة للقانون الوضعي هي من أهم معوقات تطبيق الشريعة، بجانب المعوقات الداخلية الخاصة بالفقهاء والعلماء مثل الصياغة الفقهية المعقدة للشريعة الإسلامية في كتب الفقه، والجمود ودعاوى غلق باب الاجتهاد والتجديد في الشريعة الإسلامية.

وفي بحث: مقصد التيسير ورفع الحرج وتطبيقاته الفقهية : دراسة تحليلية، طرح د. طارق عثمان علي منصور من خلال منهج استقرائي وتحليلي بيان القواعد والفروع الفقهية المخرجة على مقصد التيسير ورفع الحرج، وتوصل من

خلال بحثه إلى أن مقصد التيسير ورفع الحرج من المقاصد الأصيلة التي أكدتها الشريعة الإسلامية، وإنَّ التشدد والغلو والتطرف ليس من الدين في شيء، والله ورسوله منه براء.
ودعا البحث لاعتماد النظر المقاصدي كمصدر أصيل في بيان سماحة الشريعة وشمولها ومرونتها، وتشجيع الباحثين في الشريعة وعلومها على التركيز على فقه المقاصد لمقابلة التحديات الماثلة أمام الأمة الإسلامية، وإبراز فقه المقاصد للعالم أجمع وإثبات أن في الشريعة الإسلامية حلولاً لما يعيشه العالم من اضطرابات ومعضلات.
وسعى بحث : الاجتهاد بين الرفض والقبول للدكتور قيس محمود حامد لاعتماد النسخة النهائية من الدين التي توفي عليها النبي عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم باعتبارها هي الدين، أي ما لم يكون عند وفاة النبي جزء من الدين ولا من فهم الدين فهو اليوم ليس جزءً من الدين، وبالتالي فالباحث يرفض كل محاولات الاجتهاد التي قصد بها توسيع دائرة الدين لتشمل حقولاً وقضايا لم تكن ضمن دائرة الدين في ذلك الوقت، حيث ذكر الباحث في هذا الصدد الكثير من الأمثلة والنماذج لما استحدث من الدين.

ودعا الباحث في ورقته لتقييد عمل الفقهاء في ما يتعلق بمسألة الحلال و الحرام و الفتوى، فهذه المسألة لم يترك المولى عز وجل فيها لأحد غيره و رسوله رأي، وقدم الباحث معالجته للموضوع للتوفيق بين ما يستجد من قضايا و بين الدين الذي تم تسويره وإغلاقه عند نقطة زمنية محددة حتى لا تلغى صلاحيته لكل زمان ومكان. أما الاجتهاد الذي يدعو له الباحث و يؤيده فهو الاجتهاد في فهم الأصول وإعمال العقول لتحقيق رسالة الإنسان في عمارة الأرض، وفي هذا المجال يقدم الباحث عدداً من الرؤى والأفكار التي يراها كفيلة بتحقيق الهدف من الاجتهاد الذي حدده.

محور: مقاصد الشريعة الإسلامية:

حوى المحور الثاني (مقاصد الشريعة الإسلامية) عددا من الأوراق، منها ورقة: إعمال المقاصد في تطبيق الشريعة بين مدارك التكييف وقواعد التنزيل لد.عبد الغني قزيبر، حيث بين الباحث أن مقاصد الشريعة علم أصيل من علوم الشريعة، ولد في رحم علم أصول الفقه، واستوى ليصبح علماً مستقلاً؛ وإعماله يعد مفتاحاً مهماً في الاجتهاد المعاصر للتعامل مع القضايا المستجدة، وتقويم الاجتهادات السابقة عبر نظرين: الأول: فهم المراد الإلهي من الوحي أحكاماً ومقاصد؛ استهداءً بأدوات الاستنباط ومناهج الاستدلال، والثاني: فهم مواز للفهم الأول، وهو الفقه في الواقع الإنساني المتغير، المنزل عليه، وتبصر علائقه المتشابكة، وسماته المعقدة، وأبعاده الغنية.
وبينت الورقة أن النظر المقاصدي يتطلب إدراكاً شرعياً متجدداً؛ تتفاعل فيه قواعد منهجية في الفهم والتزيل، وتتقصد إخراج الفهم والتنزيل من الفقه الجزئي إلى الفقه الكلي حتى تأخذ المقاصد الجزئية مكانها في المقاصد الكلية ويعمل بالكليات في مراعاة الجزئيات، كما طرحت الورقة قراءة تكاملية عبر مرتكزات وخصائص قصد تسديد النظر على الدوام عند محاولات الاجتهاد النظري الترجيحي أو العملي التطبيقي، حيث قصدت الورقة كذلك تعميق الرؤية المقاصدية في تنزيل مقتضى الشريعة خدمة للإنسانية، بالإضافة إلى التنبيه على ضرورة التحرر من بعض الإشكالات التراثية التي أرهقت العقل المسلم ولم تفض إلى رقي فكري ، وبناء عمراني.

وسعت ورقة: وسطية الشريعة الإسلامية ودورها في تحقيق مقاصد الشارع، لد. محمد خلف محمد بني سلامة، لبيان أن الوسطية ترتبط بالاستقامة كما ترتبط برفع الحرج ، ومواجهة الغلو والتطرف. والإفراط والتفريط هما ما يؤديان إلى تعطيل المصالح وعدم تحقيق الوسطية، وعدم تحقيقها حرج وغلو وتطرف، وسعت الورقة لتبين معالم الوسطية في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وأبرز هذه المعالم الخيرية.

وتوصل الباحث في دراسته إلى أن الوسطية هي واجب شرعي ومطلب حضاري وبأن العدل والاستقامة ورفع الحرج هي من معالم الوسطية، وأهمية الوسطية ودورها في تحقيق مقاصد الشارع ، كما دعا الباحث لضرورة العمل على ترسيخ هذا المبدأ لدى الناشئة، وحوار الآخر، وبيان وسطية الإسلام ومنهجه المعتدل ودورها في تحقيق مقاصد الشارع، مع ضرورة العمل الجاد من أجل رسم صورة الإسلام الحقيقية والتي أخذ الكثير على عاتقه تشويهها وتلويثها.
أما ورقة: ضوابط الجدل السلمي مع غير المسلمين ودورها في تحقيق مقاصد الشريعة في مجالي التعايش والدعوة للدكتور خلوق ضيف الله محمد آغا؛ فهدفت لبيان ضوابط الجدل السلمي مع غير المسلمين ودورها في تحقيق مقاصد الشريعة في مجالي " التعايش والدعوة " من خلال بيان أهمية فهم مقاصد الشريعة واستخدامها في لغة الخطاب مع غير المسلمين.
وقد ركز الباحث على بيان معنى الجدل السلمي والألفاظ ذات الصلة ثم جمع ضوابطه وأدلة مشروعيته وبيان كيفية تحقيقها لمقاصد الشريعة واختار الباحث أنموذجاً واقعياً لأهمية تحقيق هذه الضوابط في مجالي التعايش والدعوة ، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي .

من ابرز نتائج الدراسة أن اصل الجدل السلمي لابد وأن يقوم على أخلاقيات وآداب معينة مقتبسة من ديننا الحنيف، أساسه التهذيب في الألفاظ والعبارات، وحسن الاستماع للطرف الآخر ، بالإضافة لعدم التعصب ، حتى يكون الجدل فيه نوع من الترغيب لا الترهيب والتنفير ، وبالتالي إرشاد غير المسلمين إلى طريق النور والهداية. ثم إن الالتزام بضوابط الجدل السلمي عند مناظرة غير المسلمين يكفل تحقيق مقاصد الشريعة في مجالي التعايش والدعوة .
أما بحث: منهجية تعليل الأحكام الشرعية في الاجتهادات المعاصرة.. دراسة أصولية مقاصدية، للدكتور محمد حيدر الحبر؛ فسعى للتعرف على منهجية تعليل الأحكام الشرعية في الاجتهادات المعاصرة، وقد توصل البحث إلى أن الاجتهاد في القضايا المعاصرة أصبح ضرورة شرعية، لاظهار شمولية الإسلام وعالميته، مع ضرورة بيان أثر الحداثة والعلمانية في

ترويج الثقافات الغربية المخالفة لتعاليم الإسلام، فهم يرون الحرية في حق التعبير عن الرأي بلا قيود، فالنصوص الشرعية قابلة للنقد لديهم، فحَكَّمُوا العقولَ وقدموها على النقول.

وأوصى الباحث بضرورة تناول موضوع (تعليل أحكام الشريعة) بالبحث والاستقصاء، وتوسيع وتعميق البحث فيما يتعلق بالاجتهاد في النوازل، وتحديد ما يدخل في المصالح والمقاصد الشرعية وما لا يدخل فيها، ثم تقديمها إلى السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية من أجل مواجهة جميع القضايا المعاصرة .

أما ورقة: الاجتهاد المقاصدي مفهومه ومجالاته التطبيقية في العصر الحالي، لد. إبراهيم عباس؛ فبينت أن الاجتهاد المقاصدي هو العمل بمقاصد الشريعة، والالتفات إليها، والاعتداد بها في عملية الاجتهاد الفقهي وأن موضوعه أصولي فقهي يتناول قضية مهمة للغاية، اصطلح على تسميتها: (بمقاصد الشريعة الإسلامية)، التي تعد فنا شرعيا معتبرا، له أهميته ومكانته على صعيد الدراسة المعرفية والأكاديمية، وله فوائده وآثاره على مستوى الواقع الإنساني ومشكلاته وأحواله ومستجداته.

وبينت الورقة أنه كلما كان الفهم لطبيعة ذلك الواقع قريبًا من الصواب كان تطبيق الأحكام وتحقيق مراميها ومقاصدها كذلك، وواجب المجتهد الاطلاع على أحوال زمانه، وإلمامه بالأصول العامة لأحوال عصره، فهو يسأل عن أشياء قد لا يدري شيئًا عن خلفيتها وبواعثها وأساسها الفلسفي أو النفسي أو الاجتماعي فيتخبط في تكييفها والحكم عليها، وتتأكد عملية فهم الواقع في العصر الحالي، حيث برزت للوجود طائفة عظمى من الحوادث والنوازل في مجالات مختلفة وبخلفيات متنازعة، وجدّت على ساحة الفكر والسياسة والاقتصاد والطب والأخلاق مشكلات مستعصية ودقيقة لا يمكن الحسم فيها من الوجهة الشرعية إلا بمعرفة أحوالها ودقائقها وخلفياتها ودوافعها مما يجلي حقيقتها ويحرر طبيعتها، ويساعد على إدراجها ضمن أصولها وإلحاقها بنظائرها.

وفي ورقة: البعد العقدي في تطبيق الشريعة من منطلق المقاصد، لد. العطري بن عزوز سعى الباحث من خلال الورقة للتأصيل لمنهج مقاصدي لتطبيق الشريعة الإسلامية ، وتوضيح أهمية البعد العقدي في تطبيق الشريعة من منطلق المقاصد، وتوضيح البعد المنهجي للمقاصد باعتبار أن المقاصد منهاج لاستنباط الأحكام الشرعية والسياسات الشرعية، والمقاصد العقدية والشرعية منهاج للتنظير في القضايا المعاصرة

استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها وتفسيرها وهي البعد العقدي وكيفية تفعيل دوره من خلال ترسيخ عقيدة التوحيد وما يرتبط بها من أصول عقدية وردت في النصوص الشرعية، بالإضافة إلى المنهج التاريخي والاستقصائي للأحداث واسقاطها على الواقع المعاصر وما يتطلبه من تجديد أو إصلاح ، كما استخدم طريقة البحث والاستنباط من النصوص ودراستها بهدف استخراج المبادئ والأصول التي تؤصل للبعد المقاصدي في تطبيق الشريعة .

محور: نماذج التطبيق في المجتمعات المعاصرة:

أما المحور الثالث من محاور المؤتمر (نماذج التطبيق في المجتمعات المعاصرة)؛ فحوى أوراقا متعددة، منها ورقة: دور الإجتهاد الوسطي للمدرسة الفقهية الزيتونية في تطوير التشريع الإسلامي المعاصر، للدكتور عارف عليمي، والتي بدأت بالتعريف بالاجتهاد الوسطي المعاصر في تونس من خلال بعض النماذج ، مع إبراز مساهمة الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور الذي تقلد مناصب مهمة كالقضاء والإفتاء والتدريس، والإشراف على الأوقاف الخيرية، و نظارة الجامع الأعظم، والعضوية بمجلس الشورى وأثر ذلك في تطوير المبحث الفقهي والأصولي في تونس، ومقاومة الفكر الخرافي والتقليدي وتجديد الشريعة الإسلامية من خلال اجتهاداته التي ربطت بين الفقه والواقع .

كما عرفت الورقة بدور الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ومجموعة من شيوخ الزيتونة في بناء الفكر المقاصدي وتطوير الآليات الاجتهادية للفقه المالكي المعاصر قصد مواكبة التشريع لتطورات الواقع التاريخي المتغير، وسعت كذلك لإبراز دور الخطاب الإصلاحي التونسي و العربي عموماً خلال القرنين الماضيين الذي لم ينشأ فقط عن شعور بالوهن والضعف ورغبة في التدارك و اللحاق بركب الحضارة الغربية المتقدمة، أو عن صدمة حضارية كشفت البون الشاسع بين الحضارتين، في تعميق دراسة آليات اشتغال الفكر الديني وخصوصيات المذهب المالكي ونقدها بروح تجديدية واجتهادية ورغبة في استغلال ما أتيح من إمكانيات داخل المذهب المالكي لتطوير الشريعة و أحكامها بما يتفق مع روح العصر ويساهم في استيعاب الوافد النافع والمحقق لمصالح المسلمين وتفعيل الدور الإسلامي في التغيير الحضاري وتقوية دور الإسلاميين في تحقيق هذا البناء في زمن فشلت فيه الإيديولوجيات اليسارية واليمينية في تحقيق سعادة الإنسان و توازنه المنشود .

أما ورقة الدكتور محمد حمد محمد أحمد حول مركزية الشريعة الإسلامية في تشكيل وضبط الاجتماع الإنساني "الحالة السودانية نموذجاً "فقد دارت الفكرة الرئيسة لها حول التساؤل: هل للشريعة دور مركزي في التأثير على عوامل تشكيل الاجتماع الإنساني، حيث بينت الورقة أهمية تناول دور الشريعة في تأسيس وبناء وضبط المجتمع, متزامنة مع الظروف القاسية والمنعطف الخانق الذي يمر به المجتمع الإسلامي.

وسعت الورقة لإبراز دور الشريعة الإسلامية في الضبط الاجتماعي، وإبراز اهمية قوانين الشريعة كوسائل للضبط الاجتماعي، وقياس فاعلية الشريعة في ضبط المجتمع، وإيجاد العلاقة بين الشريعة الإسلامية وعوامل تشكيل الاجتماع البشري، وتقييم لتطبيق الشريعة في المجتمع السوداني، وذلك باستخدم المنهج الوصفي التحليلي, ومنهج الاسترداد التاريخي، مع التفسير الاجتماعي للآيات القرآنية.

أما بحث: اختلاف الهوية وأثره في تطبيق الشريعة: السودان أنموذجاً للدكتور خوجلي أحمد صديق، فتناول موضوع الهوية وما يترتب عليها من اختلاف في الأديان والمعتقدات والأعراق، وما يتبع ذلك من تباينات في العادات والسلوك وموروثات الثقافة والآداب والفنون والتمايزات الحضارية، بجانب سؤال الهوية أصبح مطروحاً بصور مختلفة في كل العالم منذ الربع الأخير من القرن الماضي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وسيطرة القطب الواحد وبناء نظام كوني أحادي فرض هيمنته العسكرية والسياسية، ويسعى لفرض توجهاته الثقافية والحضارية.

تناول البحث مفهوم تطبيق الشريعة الاسلامية بشيء من التفصيل و آثار مفهوم الهوية علي بعض أقطار العالم الإسلامي وكيف تعامل معها دعاة تطبيق الشريعة الإسلامية، كما عرض لمحاولات تطبيق الشريعة في السودان وأين موقع اختلاف الهوية من هذه المحاولات، وماهي نظرة دعاة الشريعة من أحزاب وجماعات وأفراد لهذه القضية مقارنة ومقاربة ذلك مع تجربة دولة المدينة.

وفي ورقة: التحدي في إقامة الشريعة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة وأشكاله.. فكر الفاروقي نموذجاً، تناولت د. مريم خضر عبد العظيم بابكر موضوعها من خلال فكر الدكتور اسماعيل راجي الفاروقي النابع من التوحيد كفكرة محورية تنبني عليها كل آرائه وأفكاره وتوجهاته في رؤيته الكونية، وقد أهتم بمبدأ التوحيد، الذي اعتبره الأساس لوحدة الأمة الإسلامية منادياً بضرورة التعليم من خلال المقررات العلمية بعد التمكن من العلوم الحديثة والتقديم النقدي للتراث الإسلامي" الجانب النظري لأسلمة المعرفة "ومن ثم يأتي "الجانب التطبيقي لأسلمة المعرفة"، الذي يتلخص في آثار"التوحيد" على القيم الأخلاقية" التربوية،السياسية،الاجتماعية،الاقتصادية، الطبية ،والجمالية"لتظهر فكرة الدولة، والعلاقات الخارجية من خلال الدعوة إلى الرسالة المحمدية مقتدياً برسولنا الكريم صلّى الله عليه وسلم.

البروفسور عبد الله محمد الأمين النعيم هدُف من خلال بحثه: المنهج النبوي في إقامة الدين وتحديات الواقع الإسلامي المعاصر لتقديم رؤية كلية للمنهج النبوي في التغيير وإقامة الدِّين من مرحلة "إقرأ" إلى مرحلة "اليوم أكملت لكم دينكم" ثم الحديث عن التحديات التي تواجه الأمة وعجزها عن قيامها بمهام التكليف والشهادة على الناس وانطفاء فاعليتها بين الأمم.

وقد ناقش الباحث المنهج النبوي في سعيه إلى تغيير الواقع الاجتماعي بدءً من الإنسان باعتباره وسيلة التغيير وذلك من خلال ثلاثة محاور؛ محور تصوري ومحور معرفي ومحور منهجي، ثم تحدث عن سعي الرسول rنحو السلطة باعتبارها الوسيلة الأهم في نشر الدعوة وتغيير واقع العالم باعتبار عالمية الدعوة الإسلامية، ثم تحدث الباحث عن تحديات الواقع الإسلامي والتي لخصها في الفصل بين الدين والدنيا والقطيعة بين الشريعة والواقع وغياب الفقه بالأحكام والواقع وغياب الفقه بمهام التكليف الإلهي للأمة وتخلّفها الثقافي .

أما بحث: الشريعة الاسلامية وتحديات تطبيقها في المجتمعات المتعددة القوميات.. دراسة لحالات من العراق وكوسوفو وفرنسا والنيجر، للبروفسور عـــلاء محمد الاسدي، بمشاركة عماد علي حسين الطائي، و فيرناندو كامبـــوس، فتطرق لمجموعة من المعضلات التي تواجه تطبيق الشريعة الإسلامية مثل معضلة اللغة للمسلمين من القوميات الأخرى غير العربية، ومشكلة المرأة وحقوقها، وموضوع الجامعات والاختلاط بين الرجل والمرأة وإشكالية الطلاب وكيف يتم تطبيق الحكم الإسلامي بها .

وتطرق البحث كذلك لمبادئ التربية والفلسفة وكيفية تربية النشء على أسلوب إسلامي يتماشى مع العصر الحديث، والتربية الإسلامية في مناهج الدول الإسلامية وكيفية وضع منهاج موحد لتلك الدول بعيداً عن التطرف والإرهاب والتعنصر وقريباً من إبراز الوجه الحضاري لديننا الحنيف وتعميق أصول التربية الإسلامية الصحيحة، وفي منحىً مغايراً بحثت الورقة كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية لمتصفحي الانترنت، وهل يمكن لصفحات التواصل الاجتماعي مثل الفايسبوك وتويتر وغيرها أن تكون منابع لنشر الدين أم العكس.

بينما عالجت ورقة: سورتا النساء والمائدة، سورتا القانون العام والخاص للمهندس عبد المنعم مصطفى النعيمة، موضوع المنهج وتجديده، وذلك بأخذ السورة كوحدة تحليلية، فترتيب الآيات داخل السور هو ترتيب توقيفي، وعبر الاستقراء لآيات السور ومفرداتها نصل إلى محورها أو مضمونها الرئيس واضعين في الاعتبار أسلوب القرآن في تناول القضايا.

ركزت الورقة على الحكم والسلطة وأسسها ونظمها، حيث بدأت بإطار تشريعي في سورتين هما سورة النساء وسورة المائدة، فسورة النساء هي سورة الأحكام عند المفسرين وهي بالتحليل والاستقراء تعطينا نموذج القانون الخاص (الأحكام في الحقوق الفردية)، وأما سورة المائدة فهي سورة العقود عند المفسرين، وقد خلص الباحث عبر خطوات المنهج إلى أنها سورة القانون العام أي التشريع الدستوري والجنائي، وهي بذلك سورة أصول الحكم.

أما ورقة: مدى اتساق الانتخابات كأداة للتداول السلمي للسلطة في الرؤية الإسلامية، للدكتور محمد خليفة صديق؛ فقد ركزت على قضية الانتخاب والانتخابات وتناولتها من منظور تأصيلي، بدأ بتعريف الانتخابات لغة واصطلاحاً، ومن ثم تناول نظر القرآن الكريم لمسألة الانتخابات بحثاً عن شواهد تعين في تعميق النظر الشرعي لهذه المسألة، كما درس البحث شواهد الانتخاب في السنة النبوية وسيرة الراشدين عرضاً وتحليلاً للوصول لاجابة شافية للتساؤل الملح حول مدى اتساق الانتخابات مع الرؤية والشرع الإسلامي.

وقد خلص البحث إلى أن ثقافة الانتخاب والترشيح والمشاورة لاختيار الأفضل لتولي المهام العامة هي ثقافة راكزة في التراث الإسلامي، ولعل أصول الحياة البرلمانية وثقافة الانتخابات قد تسربت من الشرق الإسلامي إلى الغرب

الذى أضفى عليها من التفاصيل والنظم ما جعلها ملائمة له، واثبتت التجربة العملية أن إباحة حق التصويت والنيابة عن الشعب للكافة أضافت تحولات في موازين العدالة الاجتماعية مكنت عامة الناس من ممارسة حرياتهم وحقوقهم، ويسرت التعبير المباشر عن اتجاهات الرأى العام وإرادة الشعب.

كما بينت الورقة أن فئة أهل الحل والعقد المعروفة في التاريخ الإسلامي ليس هناك فرق كبير بينها وبين أعضاء المجالس النيابية في النظم الدستورية الحديثة الذين يتم انتخابهم من الشعب، إذا تم الاشتراط في اختيارهم شروط العدالة والعلم، ويمكن استدراك نقص البرلمانات عن الوصول للمواصفة القياسية لأهل الحل والعقد، بعرض تشريعات تلك البرلمانات على هيئات دستورية تتوافر فيها شروط العلم والاستقامة والعدالة.

محور: تحديات تطبيق الشريعة في المجتمعات المعاصرة:

المحور الرابع من محاور المؤتمر كان تحت عنوان: تحديات تطبيق الشريعة في المجتمعات المعاصرة، وكانت أولى بحوثه بعنوان: الشريعة الإسلامية بين ايجابيات التطبيق وسلبيات التقصير للدكتور محمد بشير محمد الخليفة، والذي تطرق في بحثه لوضع الحلول والمعالجات لإعادة البشرية لسيرتها الأولى بتطبيقها لشريعة ربها، حيث رأى الباحث أن التاريخ البشري والإسلامي شهد بأن أسعد الأزمنة في حياة البشرية، كانت عندما قامت الخلافة الإسلامية، حيث تحقق الأمن والإسلام والسلام والاستقرار وساد العدل والرخاء وتمكنت الحضارة في حياة الناس مادياً ومعنوياً.

أما ورقة مظاهر التعارض بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي وآثارها على حياة المسلم العامة والخاصة للدكتورة العلجـة مناع، والأستاذة تكيالين محمد؛ فسعى لوضع اليد على أهم النظريات القانونية التي يعتبر الموقف منها أخذاً ورداً، أهم التحديات التي تواجه المؤسس والمشرع في الدولة الإسلامية المعاصرة، كما بين البحث أهم مواطن التعارض الحاصل، وما ينجر عنه من إشكالات حقيقية تجعل المسلم في حيرة من أمره بين أن يحتكم إلى الشرع المبعد نصاً وحكماً، أو أن يحتكم إلى القانون المفروض فعلاً.

أما الدكتور محمد مجذوب محمد صالح، فكانت ورقته بعنوان: الإسلام وتحدي الدولة الوطنية في العالم الإسلامي.. إشكالات نظرية وأزمات عملية، وحاول من خلالها تقديم بعض المعالجات للقضية المطروحة، منها إعادة النظر والاجتهاد في فلسفة السياسة نفسها، عساها تكون ناتجة عن تسوية ثقافية واجتماعية وسياسية داخلية خاصة بتربة المجتمعات الاسلامية الثقافية لعلاقات السلطة العامة توجد العلاقات داخل المجتمع الاسلامي وتشرحها من خلال مقومات المجتمع الثقافية ذاتها، أو ما أطلق عليها الباحث «عقلانية الداخل» بدلاً عن العمل بأطر التسوية التاريخية للدولة المركزية وأطرها التنظيمية التي يؤسسها مفهوم عقد اجتماعي مادي دنيوي.

كما دعا الباحث لإعادة بناء نظرية السياسة، بدءًا بإعادة تعيين مصادرها، بالبحث في فطرة الإنسان مما يستوعب المساواة والمشيئة الحرية للأفراد، بإرجاعها إلى الله تعالى، فمن خلال الالتزام الفردي بأوامره المنزلة في الرسالة تتجسد الولاية في الواقع الظرفي لجماعة المؤمنين.

بينما حاولت ورقة د. رحاب عبد الرحمن الشريف حول إشكالية بناء الدولة السودانية بين الرؤية الإسلامية والخبرة الواقعية التعرف على مفهوم ومرتكزات بناء الدولة وفقاً للرؤية الإسلامية، والتعرف على الرؤى الفلسفية والفكرية لدى الإسلاميين في السودان والوقوف على رؤيتهم لإقامة الدين على مستوى الدولة وما يستتبع ذلك من سياسات وأدوات، بغرض تقديم تقييم علمي ينطلق من نسق معياري أسسته الرؤية الإسلامية المنبثقة من القرآن الكريم والسنة النبوية لقضايا الحكم والسياسة.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن الإسلام لم يؤسس لشكل ونمط معين للدولة ذات المرجعية الإسلامية، وإنما نظام الحكم في الإسلام يقوم على جملة من المبادئ التي تضبط شأن الدولة ذات المرجعية الإسلامية، وأن العمل على قيام دولة إسلامية لا يخرج من كونه تأكيد للأصالة والهوية، حيث شكلت قضية الدولة الإسلامية التي تعتمد على الدستور الإسلامي المستمد من القرآن الكريم والسنة المطهرة شكلت أحد القضايا الكبرى الرئيسية في فكر الإسلاميين في السودان، وعليه فقد اعتبرت الورقة العامل الديني عامل رئيسي في قضية بناء الدولة في السودان سواء من حيث اعتباره مصدر للشرعية وآلية ووسيلة للضبط الاجتماعي أو على اعتبار أنه يتدخل في تشكيل سلوك المنتمين إليه.

أما ورقة منهجية السنة النبوية في التشريع وتطبيقاتها في واقعنا المعاصر، للدكتور محمد الأمين بله الأمين فسعت لمعالجة التحديات العلمية والمنهجية الكبيرة التي تواجه السنة النبوية والمتمثلة في تقسيم وتمييز السنة بين ما صدر عن الرسول r كرسول مبلغ، أو قاض حاكم، أو إمام للدولة أو بصفته البشرية وبين ما يدخل منها في إطار التشريع، وأخرى غير تشريعية.

وقد ركزت الدراسة على معالجة قضية في منهجية التعامل مع السنة النبوية وهي تقسيمها إلى تشريعية وغير تشريعية، حيث يكثر فيها الجدل والتعاطي في واقعنا المعاصر لمعالجة كثير من الظواهر والقضايا التي أساء الناس فهمها والتعامل معها بسبب التشدد والغلو من جانب، أو بسبب التعارض والتعاطي المتجزيء مع نصوصها من جانب آخر، وذلك من خلال إبراز منهجية متوازنة في فهم الحديث النبوي فهماً منهجياً بعيداً عن جمودالغالين، وتمييع المتساهلين عند استنباط الأحكام الشرعية، مما كانت نتائجه القراءات المتفلتة والاجتهادات غير المنضبطة في واقعنا المعاصر.

وقد نظرت ورقة : تطبيق الشريعة وإقامة الدين في المجتمعات المعاصرة بعض تحديات التربية والتعليم، للدكتور قاسم عمر أبوالخير في الإشكاليات المحيطة بحقلي التربية والتعليم، أو ما يعرف بالإعداد والتكوين وما يعترض ذلك من عقبات ومعيقات فيما يتصل بتحقيق مصالح الإنسان في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

وقد استخدمت الورقة المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي التحليلي للإجابة على سؤال الدراسة الرئيس المتمثل في: ما أبرز التحديات التعليمية والتربوية التي تعوق تطبيق الشريعة وإقامة الدين في المجتمعات المعاصرة وما طبيعتها ومسبباتها، حيث هدفت لرصد أبرز تحديات التربية والتعليم التي تؤثر في إعداد وتكوين المتعلمين والبحث عن ما يمكن من وسائل وآليات يمكن أن توظف في التقليل من تلك التحديات مع تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في مجابهة بعض تحديات التربية والتعليم التي تؤثر في جملة المصالح الكلية التي تسعى الشريعة أن تحققها بإقامة الدين في المجتمعات المعاصرة .

ومن الأوراق العملية التي ناقشها المؤتمر ورقة: تجربة التشريع الإسلامي في ولاية كنو نيجيريا هيئة الحسبة التابعة للولاية نموذجا للفترة ما بين (2008 - 2009م)، للأستاذ إبراهيم خليل هارون، حيث عرض الباحث نشاطات هيئة الحسبة في ولاية كنو, إحدى ولايات شمال دولة نيجيريا الفدرالية, وهي من ضمن الولايات التي قامت بتجديد تطبيق التشريع الإسلامي بعد عودة النظام الديموقراطي في الدولة في العام (1999م)، وقد عرف البحث تاريخ الهيئة وأهم أهدافها و نشاطاتها، واستخدم البحث المقابلة كأداة لجمع البيانات، فقد أجرى الباحث مقابلات مع عدد من كبار المسؤولين للهيئة في ولاية كنو, وحصل على بيانات وتوضيحات لنشاطات الهيئة، واستخدم المنهج التحليلي ليناقش ما حصل عليها من البيانات.

توصل البحث إلى أن الهيئة قد قامت بمجهودات جبارة في إحياء التشريع الإسلامي في الولاية بمنهج سلمي، ونجحت هيئة الحسبة في قمع ما يحدث من الفساد في الولاية، مثل المعاملات الربوية والغش في الأسواق، وشرب الخمر وتناول المخدرات وممارسة الدعارة وغيرها، حيث لعبت هيئة الحسبة دوراً فعالاً في إحياء تطبيق الشريعة الإسلامية في مجتمع ولاية كنو بالطريق السلمية بعيداً عن العنف وسفك الدماء.

أما ورقة : رؤية العالم بين مقاصد الدين الإسلامي وعصر الهيمنة العالمية، للأستاذ حسام الدين عمر الأمين؛ فحاولت التعرف على رؤية العالم بين الفهمين " الإسلامي والغربي " من الناحيتين اللغوية والإصطلاحية، ومناقشة دلالتها من القرآن والسنة، وسعى البحث لتحليل تخبطات العالم وجره الى هاوية الفوضى بتمزيق العالم وتقسيمه، حيث يلفت نظر أهل الحل والعقد في عالمنا الإسلامي والمخططين الدوليين، والناشطين دبلوماسياً للتنبه لافرازات هذا الحراك الحضاري الضاري، وأن ينقلوا الأمة الإسلامية من وهدة الضغط والضعف إلى مصدر القوة والعزة وامتلاك ناصية مصادر القوة المادية والمعنوية للأمة الإسلامية، إذ هما ناصيتي الغنى والتقدم.

أما بحث: الحاكمية والاستراتيجية : تساؤلات نقدية، لد. عبدالله صالح أبوبكر؛ فسعى لتقديم قراءة للاستراتيجية العشرية والاستراتيجية ربع القرنية للسودان على ضوء الممارسة السياسية التي أنتجت اشكالاً على مستوى التوازنات والموازنات التي خلقت تحولات استراتيجية ذات شواهد وآثار حقلية ومادية ملموسة في مفاهيم الحاكمية والتحكم والحوكمة أي في ممارسة السلطة بالدولة .

وقد توصل البحث إلى أن السودان نجح في إعداد وكسب مشروع رؤية استراتيجية رفدت التخطيط الاستراتيجي للمجتمع والحكم والدولة لأكثر من ربع قرن، وضرورة تحليل ونقد ومراجعة الاستراتيجية في علاقتها الإيجابية بمشروع تطبيق الشريعة لإقامة دين الحرية والرفاه والعدالة الاجتماعية .

وناقش هذا المحور أيضاً عددا من أوراق العمل شملت ورقة: أثر الاجتهاد المقاصدي في استنباط الأحكام الشرعية"دراسة تطبيقية في باب السياسة الشرعية للدكتور عزيز محمد علي الخطري، وورقة تحديات تطبيق الرعاية الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة وفق الرؤيا الإسلامية للدكتور مجدي خضر الكردي، وورقة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداوCedaw ومدى تطابقها مع الرؤية الإسلامية للدكتورة زينب محمد إبراهيم كساب، وورقة دور المجتمع المدني في إقامة الدين للدكتور عمر الخير إبراهيم، وورقة التحديات الفكرية والثقافية التي تعيق دور الإسلام في المجتمعات المعاصرة للدكتورة آمنة حسين إبراهيم زيد الكيلاني، وورقة الاجتهاد المقاصدي أثره في مسائل السياسة الشرعية للدكتور حسين محمد المحيميد، وورقة التحكيم في منازعات الأقليات المسلمة وتحديات تطبيق الشريعة الإسلامية دراسة فقهية قانونية مقارنة للبروفسور الحاج محمد الحاج الدوش، وورقة التحديات التربوية التي تحول دون تطبيق الشريعة وإقامة الدين في المجتمعات المعاصرة للدكتور عبد العاطي أحمد موسى قدال، وورقة التحديات الاقتصادية وإقامة الدين، السودان نموذجا للدكتور الزين عبدالله يوسف.

تجربة المؤتمر في المنابر الحوارية:

شهد المؤتمر كذلك نوعا جديدا من التداول هو التداول عبر المنابر العلمية الحوارية، حيث عقد في اليوم الأول للمؤتمر منبر تحديات إقامة الدين في النظام الاجتماعي، وكان المتحدث الرئيس في هذا المنبر هو الأستاذ الدكتور التجاني مصطفى محمد صالح ، أما المنبر الثاني فكان تحت عنوان: تحديات إقامة الدين في النظام المعرفي، وكان المتحدث الرئيس فيه هو بروفيسور عبد الحميد أحمد أبو سليمان.

المنبر الثالث انعقد تحت عنوان: الحوار حول تحديات إقامة الدين في النظام التربوي والتعليمي، وكان المتحدث الرئيس فيه بروفيسور عبد الرحيم أحمد سالم، أما منبر الحوار حول تحديات إقامة الدين في النظام الاقتصادي والمالي،

فكان المتحدث الرئيس الشيخ الزبير أحمد الحسن، بينما كان المتحدث الرئيس في منبر تحديات إقامة الدين في النظام الإعلامي والثقافي هو الدكتور محمد بابكر العوض، أما منبر الحوار حول تحديات إقامة الدين في النظام السياسي، فكان المتحدث الرئيس فيه هو البروفيسور حسن مكي محمد أحمد، وكان المنبر الأخير حول تحديات اقامة الدين في النظام التشريعي والعدلي والقانوني، وكان المتحدث الرئيس د. عوض الحسن النور.

شهدت تلك المنابر حوارا مفتوحا عميقا، أسفر عن عدد الموجهات منها ضرورة تثبيت المنابر العلمية لتكون مختبراً بحثياً مفتوحاً لرفد وتطوير الدراسات والبحوث في القضايا العلمية والمعرفية، ويكون كل منبر في اطار تخصصه، تأكيداً وترسيخاً لمبادئ ومناهج إسلامية المعرفة ودعماً لمشروع تطبيق الشريعة وإقامة الدين، بجانب ضبط ومراجعة وتدقيق جميع مداولات ووقائع وتوصيات هذه المنابر البحثية وإضافتها جميعاً إلى وثائق هذا المؤتمر العلمي.

توصيات المؤتمر:

تميز المؤتمر بتداول عميق وحرية كاملة في إبداء الأراء وتحليل التجارب ونقدها، وكان لتجربة السودان في تطبيق الشريعة من ذلك الحظ الأوفر، وقد وجدت تجربة السودان نقدا جراحيا من عدد من رموزها ومريديها، وهو ما رآه الحضور مسلكا ناصحا وحادبا يريد للتجربة الرسوخ والعبور، وقد ركزت معظم مداخلات الباحثين المشاركين على اعتماد واضافة التفكير والنظر والاجتهاد المقاصدي، باعتباره فنا شرعيا بموضوعات ومقاصد الشريعة الإسلامية، بجانب كتب التربية الإسلامية كمصدر أصيل في بيان سماحة الشريعة وشمولها ومرونتها، فمقاصد الشريعة هي حياة الشريعة وروحها التي تضمن حيويتها واستمرارها في تعميق التفقه والفكر الاسلامي.

حث المؤتمر كذلك على ترسيخ مبدأ الوسطية لدى الناشئة ومن فوقهم لتحقيق مباديء الشارع، وتوسيع وتعميق الدعوة للاجتهاد في النوازل وتقديم البدائل، وفهم الأصول بمنهجية القرآن الكريم والسنة الصحيحة كطريق آمن للحصول على البيان والفهم، وضمان السير على الجادة.

اعتبر المؤتمر أن اقامة الدين مفهوم يدور حول حاكمية الدين ودوره المحوري في الحياة، ويتجلى في ميدان الاقتصاد بصفة خاصة في أن يصبح الدين هو الحاكم والموجه والمحدد لأهداف المال وحركة المسلم في كل أوجه النشاط الاقتصادي بما يصب في النهاية في اشباع الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع لحفظ المصالح الضرورية الخمس، حيث دعا المؤتمر لإنشاء مؤسسة علمية بحثية عالمية مهمتها وضع تصور كامل وشامل لمشروع تطبيق الشريعة الإسلامية في كل المجالات، متوافقا مع تطورات العصر وموضحا كيفية التدرج في تطبيقها ، ومتسقا مع أهميتها وعدالتها.

وأبدى المؤتمر تحفظه على توقيع عدد من الوثائق والاتفاقيات الدولية التي تحوي مبادئ أو مواد أو تعريفات تتعارض مع الشريعة الإسلامية من موقع المسؤولية العقدية والتاريخية، وضرورة تبسيط مفهوم التجديد الفقهي والعلوم الفقهية الأخرى واتاحتها للناس بلغة بسيطة ومفهومة لمختلف الفئات، والتخطيط لتحديد الأولويات في العمل لمواجهة تحديات الواقع وانعكاساته على مشروع تطبيق الشريعة وإقامة الدين في حياة الناس، كما طالب المؤتمرون بدعم التجربة السودانية في مجال تطبيق الشريعة الإسلامية بمراجعتها وتطويرها لتفادي سلبيات النخبة القانونية التي وضعت اللبنات الأولى للتجربة.

من التوصيات العملية التى دعا لها المؤتمر ضرورة تأسيس مركز أو قسم داخل معهد اسلام المعرفة يكون مخصصا للدراسات المنهجية في مجالات الفلسفة المعاصرة والفكر العالمي والتخطيط الاستراتيجي وعلوم المستقبليات؛ ليكون رافدا علميا وسندا معرفيا ومرجعيا لجميع مشاريع ومؤسسات التفكير والبحوث والدراسات والتخطيط الاستراتيجي في السودان، وتشجيع التشبيك بين معهد اسلام المعرفة والمراكز البحثية والمعاهد الجامعية النظيرة وكذلك المنظمات العاملة في مجالات وحقول العمل الانساني المحلي والعالمي ؛ لتنزيل أسلمة المعرفة العلمية على الجوانب العملية في السودان، وتأسيس مركز يهتم بالسياسة الشرعية يكون مرتبطاً بدول رابطة العالم الإسلامي للاجتهاد في تطبيق تنفيذي لخلاصة البحوث والدراسات في مجال السياسة الشرعية.

ومن المخرجات العملية للمؤتمر تعزيز الشراكة بين جامعة الجزيرة ممثلة في معهد إسلام المعرفة وبين المعهد العالمي للفكر الإسلامي، كما شهد المؤتمر أيضا الإعلان عن منحة لطلاب الدراسات العليا في مجال إسلام المعرفة مقدمة من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا لدعم وتطوير ونشر مشروع إسلام المعرفة، كما تم الإعلان رسميا عن مشروع لتأسيس مدارس عالمية تنطلق من المنظور التوحيدي للتربية والتعليم ومشروع إسلام المعرفة على مستوى التعليم ما قبل المدرسي ومرحلتي الأساس والثانوي.